

معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

The dilemma of achieving food security in Algeria

ط.د بركاتي فاتح¹، أ. د معوج عبد الحكيم²

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، barkati.fateh@univ-alger3.dz

مخبر تحليل السياسات العامة في الجزائر جامعة الجزائر 3

تاريخ النشر: 2022/07/11

تاريخ القبول: 2022/06/26

تاريخ الإرسال: 2022/06/11

الملخص:

لقد زاد الاهتمام بمصطلح الأمن الغذائي في ظل التغيرات والتطورات والاضطرابات التي تشهدها الساحة الدولية، كما أن قضية الأمن الغذائي تعتبر جوهرية لا يمكن تركها للظروف كون الأمن الغذائي أحد مقومات الأمن الاقتصادي لأي دولة من جهة وأهم ركائز الأمن الاجتماعي- الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل وضع معيشي لائق يظهر من خلال الوضع الغذائي الجيد-، لأن الدول المصدرة للغذاء تستعمل الغذاء كوسيلة للتأثير على الدول المستوردة له في النواحي الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، الناتج الزراعي، القطاع الزراعي.

Abstract:

The importance of the food security has increased in light of the changes, developments and disturbances taking place in the international area. The issue of food security is essential because it's one of the economic and social security components of any country, which can be achieved only in adequate standard of living. The fact that Food-exporting countries use food as a means of influencing their economic, political and social countries.

Key words: Food security, food gap, agricultural output, agricultural sector.

مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي أحد مقومات الأمن الاقتصادي في أي مجتمع، لذلك لابد من أن تولي الدولة اهتماما أكبر بقضية الأمن الغذائي. ونظرا لارتفاع فاتورة الغذاء في الاقتصاد الجزائري بشكل مستمر وهو ما يظهر جليا في تطور حجم الفجوة الغذائية كما ونوعا ، وما ينجر عن ذلك من تداعيات في ظل تراجع أسعار المحروقات كمورد أساسي في الاقتصاد من جهة والاضطرابات التي تشهدها الأسواق الدولية كالأزمات من جهة ثانية .

إشكالية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل وضعية الأمن الغذائي في الجزائر مع عرض مختلف الإمكانيات المتاحة في الاقتصاد الوطني للوصول إلى وضع غذائي مطمئن في إطار تحقيق الأمن الاقتصادي. وسنتناول في هذه المداخلة المحاور التالية:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي والمصطلحات المرتبطة به

المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الثاني : تشخيص الوضع الغذائي و سبل استغلال المقومات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

المطلب الأول: تشخيص الوضع الغذائي في الجزائر

المطلب الثاني: سبل استغلال المقومات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

1- المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم الأمن الغذائي والمصطلحات المرتبطة به أما في المطلب الثاني فسنعرض لمقومات الأمن الغذائي في الجزائر.

1.1- المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي والمصطلحات المرتبطة به

أدخل سنقسم هذا المطلب لفرعين حيث سنتناول في الفرع الأول تعريف الأمن الغذائي وفي الفرع الثاني مداخل متعلق بالأمن الغذائي.

الفرع الأول:تعريف الأمن الغذائي

هناك عدة تعاريف أهمها تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي هو "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازميتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية و نشطة"¹. كما يعرفه البعض على أنه "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الأمة

وضمن الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ويتم توفير الاحتياجات الأساسية، إما بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يتضمن وجوب الإنتاج المحلي لكل الاحتياجات الغذائية إنما يقتضي بوجوب تأمين المداخل القومية اللازمة لاستيراد الاحتياجات الغذائية الأخرى². وتعرف من جانب آخر منظمة الصحة العالمية "أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج و تصنيع وتخزين، توزيع وإعداد الغذاء ، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء صحيا وموثوقا به، ملائما للاستهلاك الآدمي و غير ضار بالبيئة³، وعليه نلاحظ أن مفهوم الأمن الغذائي من خلال هذا التعريف أوسع من توفير الغذاء بالقدر الكافي في كل الأوقات بل تعدى إلى ضرورة صحة الغذاء للمحافظة على صحة المستهلك ونشاطه.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأمن الغذائي هو أن يحصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة دون حرمان في أي وقت يشاء هو ذلك، سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد وبعبارة أخرى الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب مع مستويات دخولهم وقدرتهم الشرائية⁴.

كما يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بعدة مفاهيم مكملة كلها تصب في معنى أمن وأمان الفرد والمجتمع، ونذكر منها:

أولاً: الأمن المائي

ورد تعريف الأمن الغذائي في وثيقة المجلي العالمي للمياه بأنه حصول أس فرد من أفراد المجتمع على ما يكفي من الماء النظيف المأمون بتكلفة متاحة كي يحيا حياة صحية ومنتجة دون التأثير على استدامة البيئة الطبيعية. أما الفجوة المائية هي حالة عدم التوازن بين قدرة الموارد المائية المتاحة في المجتمع وبين ما يحتاج إليه الأفراد من المياه لاستمرار عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والتوسع العمراني بما يتوافق والمستويات العالمية المشابهة⁵.

ويرتبط الأمن المائي بالأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الاقتصادي كون الماء عنصر أساسي في حياة الفرد. كونه يقوم على مجموعة من المستويات تتمثل في تأمين حياة الأفراد عن طريق توفير احتياجات الفرد من المياه لتسهيل سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي كون الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه.

ثانياً: الأمن البيئي

يجمع الأمن البيئي بين مفهوم الأمن ومفهوم البيئة، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية وتأثيرها سلبيا على البيئة من جهة، ومن جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات والكوارث التي تسببها البيئة وما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، فالأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم التي ترتكب في حق

تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي. والأمن البيئي هو كذلك يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان وهو مرتبط بعوامل عدة هي : توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تتجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تتجم عنها، استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة⁶.

ثالثا: التبعية الغذائية

نعني بها عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات و تشريعات معتمدة تخفف من حدة هذه الوضعية.

الفرع الثاني: مداخل الأمن الغذائي

لمعرفة مستوى الأمن الغذائي لابد من اللجوء إلى مجموعة من العناصر الأساسية من أجل معرفة مدى تحقق الأمن الغذائي من جهة وعند أي مستوى من جهة ثانية، ومن أجل ذلك سنعتمد على دراسة مجموعة من المداخل أهمها⁷:

أولاً: المدخل الفردي

يشكل الفرد هنا أبسط الوحدات الاستهلاكية حيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مطابقا أو قريبا للمتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا على هذا المستوى، ويعرف الأمن الغذائي على مستوى الأسرة على أنه تأمين غذاء كاف لضمان مكون غذائي ملائم لكل أفرادها⁸. وكلما ابتعد الواقع الاستهلاكي عن هذه المتطلبات قرب الأمن الغذائي من نقطة الحرج ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب مجموعة من العوامل منها (العمر - الجنس - الموصفات البدنية - الدخل - العمل - المتغيرات الاجتماعية) على أن تشمل هذه المسوحات عينة إحصائية طبقية عشوائية تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة ، وأن تجرى مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة، ومن خلالها يمكن التعرف على مايلي :

- الأنماط الغذائية السائدة.

- مكونات العناصر الغذائية لهذه الأنماط.

- علاقة الأنماط الغذائية والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لذوي الدخل المحدود في المجتمع، حيث تشكل هذه الطبقة الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من هرم المجتمع.

- الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية لتقدير حجم الغذاء المطلوب وفق متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح ظروف الدولة الاقتصادية بتوفيرها من جهة وتغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية من جهة ثانية.

ثانيا: المدخل المحلي

تتم في هذا المستوى دراسة العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية وعليه فإنه يجب تحديد المتغيرات التالية :

- الوضع الغذائي القائم.

- تحديد الأهداف.

- معرفة الموارد المتاحة.

- تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي .

وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات يتم المرور إلى تطوير خطط غذائية عن الأقاليم المختلفة تخضع للتنسيق والربط والدمج فيما بينها ، لتصبح بذلك خطة وطنية شاملة ، ولدراسة المستوى المحلي كما هو مشار إليه أعلاه باختصار يجب دراسة العوامل التالية :

(أ) العوامل الديمغرافية التي تشمل (عدد السكان - التوزيع الجغرافي - البنية السكانية - العوامل الثقافية للمجتمع - العمالة - العادات والتقاليد...إلخ) .

(ب) العوامل الجغرافية التي تتضمن المتغيرات التالية :

(1) البيئة: وهي مجموع العناصر التي تشكل المحيط الطبيعي لحياة الإنسان من أرض وهواء وماء ونشاط إنساني يؤثر على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية، إذ يجب التعامل مع هذه الموارد بمنتهى العقلانية وحسن الاستثمار للمحافظة عليها وصيانتها وتنميتها بشكل تصبح معه قابلة للتجديد والديمومة⁹.

(2) المرافق الزراعية: لأن هناك مجموعة من النشاطات المساندة للقطاع الزراعي كالإرشاد الزراعي وخدمات البيطرة والخدمات التسويقية ونقل للمخزون بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي تؤهل المزارع لشراء المدخلات الضرورية.

ثالثا: المدخل الوطني

يهتم هذا المدخل بقدرة الدولة على تأمين عرض ملائم من الغذاء لإطعام سكانها عند أسعار معقولة بغض النظر عن التقلبات التي يمكن أن تحدث في إنتاجية المحاصيل من سنة لأخرى¹⁰، كما يمثل المستوى الوطني المجال الشامل الذي يستوعب كل المعطيات الضرورية المرتبطة بمسألة الأمن الغذائي على خارطة المستويين السابقين، بما يتعلق بتنسيق الخبرات والإدارة واتخاذ القرار والتشريع والتنفيذات، ولتطوير برامج الأمن الغذائي على المستوى الوطني لابد من تحليل سوق الغذاء متضمنا ما يلي¹¹:

- (1) تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء.
- (2) تحديد الدور الأساسي للتجارة الخارجية وتحديد البنود الغذائية في حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد .
- (3) رسم سياسة-جيو- ديمغرافية تتعلق بتوزيع السكان ما بين حضر وريف لتأمين وتنمية الموارد الإنتاجية وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى المدن.
- (4) العمل على إحداث تنمية اقتصادية حقيقية عن طريق الاستثمار الذي يخلق فرص عمل تولد دخلا يؤهل المستهلك لتناول كميات من الغذاء المناسب تضمن أمنه الغذائي الفردي والأسري. ولإنجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني فلا بد من اعتماد سياسات سعرية وتسويقية ومصرفية وإرشادية تهيأ أفضل فرص الإنتاج والاستهلاك.

2.1- المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي في الاقتصاد الجزائري

سنقسم هذا المطلب الى عدة فروع منها ما يتعلق بالمقومات الطبيعية ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية ورأس المال وغيرها من المقومات .

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

أولاً: الرقعة الزراعية

ونعني بها الموارد الأرضية أي الأرض أو التربة بمختلف خصائصها البيولوجية، وهي من المحددات الأساسية في مجال التنمية الزراعية التي تهدف إلى تحقيق وضع أو مستوى غذائي آمن في الاقتصاد. وتتميز الجزائر بشساعة مساحتها التي تبلغ حوالي 23817410 ألف هكتار ، على مسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب و 1800 كلم من الشمال إلى الجنوب، الأمر الذي ساهم في تنوع تربتها وغناها بالعديد من الخصائص التي تسمح بإنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية وتبلغ المساحة المزروعة في الجزائر حوالي 8465,04 ألف هكتار وهي تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وحجم

احتياجات الاقتصاد الجزائري من المحاصيل الزراعية خاصة الغذائية منها. وهي موزعة على النحو التالي :

الجدول (1) : التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية سنة 2014 الوحدة: ألف هكتار

الدول	مساحة المحاصيل المستديمة			مساحة المحاصيل الموسمية			المساحة المتركبة	إجمالي المساحة الصالحة للزراعة
	المطرية	المروية	المجموع	%المطر	المروية	المجموع		
الجزائر	509.10	486.46	995.56	3743.15	660.79	4403.94	3065.54	8464,63

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية 36

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن المساحات الزراعية المروية ضئيلة مقارنة بالمساحات المطرية ، أما بالنسبة للمساحات الزراعية المطرية ما تزال نسبتها مرتفعة ما يجعل حجم المحاصيل الزراعية مرهون بحجم التساقط - وهو ما يؤثر على إنتاج الغذاء خاصة من السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها- أما بالنسبة للمساحة المتركبة فنسبتها حوالي 36,22% وهي نسبة مرتفعة وإهدار لموارد الإنتاج في ظل عجز الميزان الزراعي والغذائي ، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها تهميش القطاع الفلاحي والانتقال على قطاع المحروقات في فترات سابقة ، التوجه إلى القطاعات الأخرى، النزوح الريفي أما الغابات والمراعي تبلغ مساحتها على التوالي 4232.65 ألف هكتار، 32965.97 ألف هكتار حسب إحصائيات سنة 2014¹².

وتعاني الأراضي الزراعية مجموعة من المعوقات أهمها : مشكل الحيازة أو العقار، التصحر وتدهور البيئة ، ضعف الإنتاجية بسبب سوء الاستغلال في الكثير من الأحيان، كما أنها أصبحت معرضة للتلوث، موجات الجفاف وتذبذب تساقط الأمطار، إلى جانب نقص كفاء الفلاحين لغياب التكوين والإرشاد الفلاحي .

ثانيا:الموارد المائية

تشكل موارد المياه المقوم الثاني للنشاط الزراعي الذي لا يمكن للزراعة أن تتم من دونه، ولكنه مقوم متحرك يختلف عن التربة ذات الخصائص الثابتة فالماء، يمكن نقله إلى حيث الأراضي الزراعية بعد تخزينه والسيطرة عليه، أما عن الموارد المائية في الجزائر فهي قليلة مقارنة بالمستوى العالمي كونها تتأثر

بالمناخ الذي يؤثر على كميات التساقط التي تغذي منابع، فالشمال يتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط والجنوب بالمناخ الصحراوي وبينهما المناخ شبه رطب. كما تتراوح نسبة التساقط بين 50 ملم في الجنوب و 1500 ملم في الشمال ولكن هذه المياه غير مستغلة ، وعموما يمكن القول أن الجزائر تعاني من مشكلة ندرة المياه بسبب تذبذب التساقط وقلة السدود وقنوات صرف مياه الأمطار، وهو ما يؤثر على المحاصيل الزراعية المطرية وهنا تظهر العلاقة بشكل واضح بين الأمن الغذائي والأمن المائي.

تنقية المياه المستعملة: أصبحت تقنية إعادة تصفية و استغلال حوالي 750 مليون م³ من المياه المستعملة التي تهدر سنويا كحلا للتخفيف من حدة ندرة الماء من جهة و ذات بعد إيكولوجي و بيئي من جهة ثانية و في هذا الإطار تم أنجاز 36 محطة بطاقة 240 مليون م³ في السنة و في الأفق 34 محطة أخرى في طريق الانجاز بطاقة 300 مليون م³ سنويا ليصل العدد 70 محطة و في آفاق 2015 إنجاز 66 محطة ليصل العدد إلى 200 محطة بطاقة 60 مليون م³ يوميا¹³.

- **تحلية مياه البحر:** انتهجت الجزائر أسلوب تحلية مياه البحر أمام مظاهر الجفاف التي نجتاح الجزائر من سنة لأخرى وتزايد النقص في تموين بعض المدن بالمياه التي غرقت في العطش خاصة المدن الكبرى كالعاصمة و هران نظرا لحجمهما الكبير و قد أنجزت 21 محطة بطاقة تصل إلى 2.3 مليون م³ و ستضاف إليها 20 محطة صغيرة لكن تبقى الكمية ضئيلة مقارنة ببعض الدول العربية .

ثالثا: الثروة الحيوانية

تشكل الثروة الحيوانية الشق الثاني المهم من النشاط الزراعي الذي يعول عليها - بشكل كبير - لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الرعية الإنتاجية لقطاع الزراعة وتحسن الوضع الاقتصادي ، لأنها أساسا قريبة من تحقيق احتياجات الأسواق من سلع المنتجات الحيوانية، وتنقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين:

(أ) **الثروة البرية:** تقوم تربية المواشي في الجزائر على خمسة أنواع رئيسية هي الأبقار بـ 2149.55 ألف رأس، الأغنام 28111.77 ألف رأس، الماعز 5013.95 ألف رأس، الخيول 42.37 ألف رأس، الجمال 362.27 ألف رأس¹⁴. تتصدر تربية الأغنام الإنتاج الحيواني بطريقة الرعي الواسع، في الهضاب العليا بصفة خاصة ويبلغ عددها بالتقريب 20 مليون رأس أي 80% من مجموع رؤوس الماشية. أما تربية

الأبقار فتسود في المنطقة التلية وخاصة في الإقليم الشرقي منه¹⁵.

(ب) **الثروة السمكية:** تتمتع الجزائر بواجهة بحرية يقدر طولها بـ 1280 كلم ، ومساحة بحرية تقدر بـ 9.5 مليون هكتار للاستغلال، ومساحة من المسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية موزعة على كامل التراب الجزائري للاستغلال في الاستزراع السمكي تقدر بـ 100000 هكتار . كما يتوفر الساحل

الجزائري على مخزون هام من الأسماك الكبيرة (التونة الحمراء مثلا) وكذلك مخزون هام من من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية مثل الأسماك البيضاء والصدفيات والرخويات إلى جانب المرجان الأحمر والاسفنجيات و حوالي 600 نوع من الطحالب للاستعمالات المتعددة (الطب، الفلاحة، الصيدلة، التجميل.....) ، كما يتمتع الاقتصاد الجزائري بأسطول بحري تعزز من خلال البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة، غير أن الملاحظ هو استنزاف هذه الثروة واستغلالها بطريقة عشوائية مما يجعلها مهددة بالتدهور¹⁶.

الفرع الثاني:الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية المحرك الأساسي للتنمية في أي مجتمع ومهما كانت خصائصه وبفضل التطور التكنولوجي الذي عرفته البشرية فقد تراجعت أهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي في المزرعة بفضل الآلات والاختراعات الحديثة، ولكن ما يزال دور المورد البشري مهما في البحث عن الكيفية التي يستخدمها في الاستفادة من الموارد الزراعية والحفاظ عليها وتحقيق أعلى قدر من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة (تكاليف اقتصادية، تكاليف بيئية) ، على العكس بل زادت هذه الأهمية.وهنا يزداد دور العنصر البشري في البحث عن الكيفية التي تستخدمها في الاستفادة من الموارد الزراعية والحفاظ عليها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

ولكن في الواقع من الصعب حساب قوة العمل الزراعية بدقة خاصة في الأرياف، حيث يعمل أفراد الأسرة في النشاط الزراعي بعضهم أو جُلهم، و يكون العمل الزراعي وفق مراحل نمو النبات المزروع ومدته، وكم محصولاً يزرع في الأرض خلال العام الواحد، ومدى ارتباط الأسر بالعمل الزراعي

الفرع الثالث:رأس المال

يعتبر التمويل وتوفير رأس المال للقطاع الزراعي عنصرا مهما في النهوض بالفلاحة في الجزائر كما وكيفا، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فحسب بل يساهم في تسهيل استخدام التكنولوجيا وتنمية المجتمع الريفي، وقد انعكس اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الفلاحي في الخطط التنموية على المستوى القطري وذلك من خلال مجموعة من المخططات التي تهدف إلى النهوض بالقطاع الفلاحي، نتطرق إليها لاحقا . وإلى جانب السياسات الفلاحية التي اعتمدتها الدولة فقد مازالت تقدم قروض وهو ما يظهره الجدول الموالي :

ان قيمة القروض الموجهة للقطاع الفلاحي عرفت تطورا ملحوظا وهو ما يعكس اهتمام الدولة بهذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه، إلا أن هذه القروض تبقى قليلة مقارنة بالدور المنوط من القطاع الفلاحي في ظل تراجع موارد الدولة من جهة وارتفاع فاتورة الغذاء المستورد من جهة ثانية، غير أن الدولة دعمت هذه القروض بجملة من البرامج والسياسات على النحو الموالي .

الفرع الرابع: سياسات وبرامج دعم القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

لقد انتهجت الجزائر منذ بداية العقد الماضي مجموعة من السياسات في إطار تفعيل قطاع الفلاحة وتحقيق التنمية من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض المحاصيل ولو نسبيا، وقد تمثلت فيما يلي:

أولاً: مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

قد خصص لهذا المخطط ما يعادل 65 مليار دينار في إطار مخطط التنمية الريفية، ويهدف إلى تطوير وتكثيف الزراعات قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي واستغلال الأراضي استغلالا جيدا، مع تشجيع صغار الفلاحين على الاستثمار ومنحهم فرص أكثر للاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الاعانات والقروض لغرض تمكين وتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق تغطية الاستهلاك بالانتاج المحلي. وقد عرف قطاع الفلاحة تقدما معتبرا بفضل هذا المخطط والموارد المالية التي خصصتها له الدولة ويظهر ذلك من خلال توسع مجالات الانتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي وخلق مناصب شغل.

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 - 2009)

لقد جاءت هذه السياسة مكملة للجهود التي بذلتها الدولة في البرامج السابقة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع بين فئات المجتمع، بفضل الموارد المالية التي خصصتها الحكومة وقد تحققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بنمو الناتج الزراعي واستصلاح الاراضي وخلق مناصب شغل . وذلك من خلال¹⁷:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية.
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.

- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.

- ترقية الصادرات الفلاحية ولا سيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية البيولوجية وحمايتها .

ثالثا: سياسة تجديد القطاع الزراعي والريفي (2009-2014)

لقد خصصت الدولة لهذه السياسة علاف مالي يقدر ب 200 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 3 مليار دولار سنويا، وقد جاءت هذه السياسة استكمالا للجهود السابقة وذلك عن طريق¹⁸.

- منح صيغ إعادة حيوية متقدمة للمناطق الريفية بواسطة تقوية النشاطات الاقتصادية واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية للنهوض بقطاع الإنتاج الزراعي الاستراتيجي.

- خلق الديناميكية ضمن المناطق الزراعية بإعطاء الأفضلية للشراكة.

- اقتراح إجراءات مرافقة تسمح بإعادة توجيه جهود الاستثمار وترقية نشاطات اقتصادية جديدة عن طريق إشراك المهارات في الأقاليم الريفية.

- الاهتمام بالدور الحاسم للفاعلين في ديناميكية القطاع الزراعي ومنحهم إطار للتشاور والشراكة وطرق لتسهيل التمويل لتحقيق مجموعة من الاستراتيجيات أهمها: التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

رابعا: البرنامج الخماسي 2015-2019

الذي خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا، لتطوير ودعم المكنة المتخصصة ووسائل المرافقة وآلات الغرس والقطف والري من أجل عصنة المستثمرات الزراعية كخيار لتحقيق الأمن الغذائي ، وتعترم الحكومة الجزائرية من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي الزراعية المسقية في أفق 2019 مقابل مليون ومائة ألف هكتار ورفع المساحة المسقية في شعبة الحبوب إلى 600000 هكتار مقابل 200000 سنة 2014¹⁹، كما تعترم الوصول إلى إنتاج 20000 طن سنويا من الأسماك في المزارع المائية وقد تم إبرام اتفاقية بين الغرفة الوطنية للصيد البحري والغرفة الوطنية للفلاحة للوصول إلى هذا الهدف .وبهذا تصدرت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا من حيث الإنتاج الزراعي بعد السودان مصر²⁰.

2- المبحث الثاني: تشخيص الوضع الغذائي و سبل استغلال المقومات الزراعية لتحقيق

الأمن الغذائي في الجزائر

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين حيث سنتناول في المطلب الأول تشخيص الوضع الغذائي في الجزائر أما في المطلب الثاني فسنتناول سبل استغلال المقومات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي .

1.2- المطلب الأول: تشخيص الوضع الغذائي في الجزائر

سنتناول في الفرع الاول حجم الناتج الزراعي المحلي أما في الفرع الثاني فسنتناول نصيب الفرد من الناتج الزراعي أما في الفرع الثالث فسنتناول تطور الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: حجم الناتج الزراعي المحلي

يعتبر الناتج الزراعي مقياسا لقدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات من خلال استغلال الموارد المتاحة من مختلف قطاعات الاقتصاد، فهو يعبر عن مدى قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والغذائية، ويتأثر هذا الأخير بشكل واضح بالموارد الزراعية المتاحة وبالسياسات الزراعية المرتبطة باستثمارها، وكذلك بالعوامل الخارجية التي تؤثر في أسواق التبادل التجاري وكذلك بالعوامل المناخية وغيرها. وفي الجزائر يمكن قياس أداء قطاع الزراعة في توفير الغذاء عن طريق الناتج الزراعي من خلال الجدول الموالي :

الجدول (02) : تطور الناتج الزراعي في الجزائر الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الاجمالي 1	1028 00.0	1172 88.0	1341 43.0	1717 56.0	1377 46.7	16173 4.40	19876 9.10	2078 21.72	2094 15.56	16689 4.00
الناتج الزراعي 2	7902 .0	8812. 00	1010 5.00	1119 5.00	1282 0.26	13644 .41	16110 .62	1833 4.02	2057 3.00	22725
نسبة % 2 إلى 1	7.68	7.51	7.53	6.51	9.3	8,43	8.1	8.82	9.82	13.61

المصدر : إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن قيمة الناتج الزراعي عرف نموا خلال الفترة التي يحويها الجدول والتي رافقت تطبيق برامج تنموية أولت اهتماما ملحوظا بهذا القطاع، غير أن هذا النمو يعتبر ضعيف ولا يف بالغرض ، كما تلاحظ أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي ضعيفة جدا لم تبلغ في أحسن الأحوال 10% ، ما عدا سنة 2014 أين سجلت نسبة 13.61% بسبب تراجع الناتج الإجمالي وليس نمو الناتج الزراعي بما فيه الكفاية، وهو ما يفسر ارتفاع الفجوة الغذائية. ويرجع انخفاض

الناتج الزراعي إلى جملة المشاكل التي تعانيها الموارد الزراعية يد عاملة، ندرة المياه في بعض الأحيان، سوء الاستغلال، الهدر... إلخ

الفرع الثاني: نصيب الفرد من الناتج الزراعي

يعكس تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج المحلي الزراعي مقترنا بالتطور الحادث في عدد السكان في المجتمع الجزائري، فهو يعكس مستوى الاستهلاك الغذائي للفرد الذي يوفره الإنتاج الزراعي المحلي، ويمكن قراءة ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول (03) : نصيب الفرد من الناتج الزراعي الوحدة: دولار

الدولة	20	200	200	200	200	201	201	2012	2013	2014
	05	6	7	8	9	0	1			
الجزائر	24	265	293.	321.	365.	382.	442.	488.9	537.2	587
	0		75	70	25	61	43	7	1	

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العدد 27-35

الملاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي المحلي عرف تطورا ملحوظا تزامن مع النمو في الناتج المحلي من جهة، وكذلك القيم مقاسة بسعر الدولار الاسمي الذي يتأثر بمعدلات التضخم ، ولكن هذا المؤشر لا يعكس الوضع الغذائي الحقيقي للأفراد ، لأنه من المعروف في هذه الفترة أن الدخل الوطني عرف ارتفاعا كبيرا ما أثر إيجابا على دخول الأفراد - ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني- الذي يسمح لهم للوصول إلى مستويات استهلاك عالية اعتمادا على الواردات الأمر الذي يعمق حجم الفجوة الغذائية. ولمعرفة المستوى الحقيقي للوضع الغذائي على مستوى الفرد والذي يسمح له بحياة آمنة نتطرق إلى نصيب الفرد من السعرات الحرارية أو ما يعرف بالميزان الطاقوي :

الجدول (04) : نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية 2014 الوحدة: غرام/كيلوكالوري

نصيب الفرد من عناصر النشاط	سعرات حرارية (كيلوكالوري)	بروتين (غرام)	دهون (غرام)
الجزائر	3296.0	92.0	76.6

المصدر : عائشة بوثلجة - مرجع سبق ذكره- ص 187 .

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد في الجزائر من السعرات الحرارية قدر بـ 3296.0 كيلوكالوري وهو ما يفوق المتوسط العربي بـ 2965.7 كيلو كالوري والعالمي بـ 3142.1 كيلو

كالوري، وكذلك يرتفع نصيبه من البروتين بـ 92 غرام عن المتوسط العربي والعالمي بـ 84.7 غ و80.5 غ ، وكذلك تعتبر كمية الدهون مرتفعة وتكفي الفرد لمزاولة نشاطه بشكل جيد، في نفس الوقت الذي سجل فيه مؤشر نقص التغذية أقل 5 بالمئة حسب إحصائيات الفاو ، ومنه يمكن القول أنه رغم انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي المحلي إلا أنه يتمتع بميزان طاقتي جيد ويعود الفضل في ذلك إلى مستويات الدخل التي يسمح بالطلب على المنتجات المحلية والأجنبية أي المستوردة، ومنه يمكن القول أن مؤشر قياس الامن الغذائي على مستوى الفرد جيد، ولكم ينعكس سلبا على المستوى الوطني.

الفرع الثالث: تطور الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري

أ- **الاكتفاء الذاتي** : يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"، ومن البديهي القول أن الاكتفاء الذاتي يجب أن ينعكس أولا على المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، لأنه من غير المعقول أن نتحدث عن اكتفاء ذاتي لدى بلد معين ولا يكفل هذا الاكتفاء الأمن الغذائي الحقيقي للسكان وسد حاجياتهم من الطاقة (عائشة بوثلجة). ولكن ههناك تحفظ حول مفهوم تحقيق الاكتفاء الذاتي الكلي لأنه من غير الممكن لاقتصاد ما توفير كل الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، خاصة في ظل تغير ثقافة وأنماط الاستهلاك التي أصبحت عالمية.

أما بالنسبة للجزائر فقد تحسنت معدلات الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات فقط ، إلا أنها غير كافية ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (05) : نسبة الاكتفاء الذاتي في المجموعات الغذائية الأساسية (%)

المحاصيل	جملة الحبوب	البطاطا	البقوليات	الخضار	الفاكهة	جملة الزيوت	لحوم	الاسماك	الالبان ومنتجاتها	السكر
2005	29,8	96,8	19,33	99,6	90,7	9,97	80,5	88,43	40,86	0,0
	8	7		4	6		5			5
2014	21,6	98,4	32,78	99,8	90,0	8,05	90,1	71,35	50,48	0,0
	5	4		0	0		3			0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العدد 27-

35 .

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن نسب الاكتفاء الذاتي لم تتحسن كثيرا - خلال الفترة المذكورة- ما عدا اللحوم، الالبان، البطاطس والبقوليات، كما نلاحظ أن الحبوب تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها

خاصة القمح والدقيق رغم أن السياسات التي اعتمدتها الدولة استهدفت بشكل خاص زيادة الانتاج في شعبة الحبوب ماعدا إنتاج الشعير الذي عرف نموا ملحوظا وصل إلى تغطية 87.87 % من الاحتياجات المحلية ، في حين السكر كمادة أساسية فنسب الاكتفاء كانت ضعيفة جدا وتراجع إلى العدم، إن ضعف نسب الاكتفاء الذاتي في السلع ذات الاستهلاك الواسع يترجم حجم الفجوة الغذائية فيما يلي.

ب - تطور الفجوة الغذائية : تقدر الفجوة الغذائية في اقتصاد ما على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، مع افتراض عدم وجود مخزونات مرحلة أي أن الفجوة الغذائية تعني بصافي الاستيراد من السلع الغذائية مع الخارج فقط²¹.

وعموما يمكن القول أن تطور قيمة الفجوة الغذائية بهذه الوتيرة لا يدع للارتياح ، كما أن ذلك يجعل الوضع الغذائي خاضع لأوضاع أسواق الغذاء العالمية لاسيما بعد تراجع موارد لدولة جراء انخفاض أسعار المحروقات، وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر جملة من السياسات خاصة ما تعلق بقطاع الفلاح لتحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية في مختلف نواحي الحياة.

2.2- المطلب الثاني: سبل استغلال المقومات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي

سنقسم هذا المطلب الى عدة فروع سنتناول فيها تشجيع وتحفيز أكثر أصحاب الحيازات (المزارع) الصغيرة و تشجيع الاستثمار في استغلال الثروة السمكية و استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية وغيرها.

الفرع الأول: تشجيع وتحفيز أكثر أصحاب الحيازات (المزارع) الصغيرة

يعتبر الاستثمار في المزارع الصغيرة أمرا جوهريا حيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا هاما في مجال دعم المشاريع الزراعية الصغيرة أو التي تعمل في مجال الإنتاج البسيط، أو في مجال الصناعات الغذائية بما يضمن تلبية حاجيات السوق المحلية وتصدير الفائض منها إلى الخارج، حيث يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المستثمرين إلى اهتمام خاص لكي يتمكنوا من التغلب على القيود التي غالبا ما يواجهونها في الاستثمار، بما في ذلك ضعف فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات المالية من جهة، وأيضا لما لهذه المشاريع من أهمية في المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف، وتحسين المستوى المعيشي لفئة صغار المزارعين والأسر الريفية الفقيرة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل سريعة الإنتاجية، وذلك من خلال²²:

- تحسين فرص الوصول إلى المصارف وشركات التأمين والشركات القانونية .

-زيادة ونشر الوعي بين السكان الريفيين لمزاولة أنشطة زراعية في بيئتهم والتقليل من نزوحهم إلى المدن.

-تشجيع وتنمية دور المنظمات غير الحكومية على الاستثمار وخاصة التعاونيات واتحادات المنتجين وغيرها في مجالات الخدمات الإنتاجية.

-وفي نفس السياق يجب أن لا تتنافى سياسات الاستثمار الزراعي العام مع أهداف الاستثمار الخاص وتحسين فرص استفادة المنتجين خاصة أصحاب الاستثمارات الصغيرة. وتوفير حيازة الأرض والتعويض العادل.

-العمل على تحسين وضمان الملكية والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية لأن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل المزارعين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي فيضطرون للقيام بزراعات خفيفة تقاديا للمخاطر، وكذلك الخوف من ترك الأرض الزراعية في أي لحظة.

الفرع الثاني: تشجيع الاستثمار في استغلال الثروة السمكية

تتمتع الجزائر بموارد مهمة في مجال الثروة السمكية ولكنها غير مستغلة، رغم أهمية الأسماك في الميزان الطاقوي للفرد .

- تحسين مناخ الاستثمار في القطاع السمكي، عن طريق مراجعة بعض مواد و التشريعات المنظمة للاستثمار بما يتناسب مع طبيعة وظروف قطاع الثروة السمكية، و توفير قاعدة من البيانات الموثوق فيها والخاصة بالقطاع تتضمن حجم الموارد المتاحة ومدى استدامتها، وتوفير إمكانيات التخزين والنقل والتصنيع وأسعار المدخلات والتسهيلات المتوفرة للتصدير وإمكانيات التصدير المتاحة ونوعية الأصناف والإعفاءات المتاحة على استيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات اللازمة، وكذلك ظروف السوق المحلية.

- تشجيع فرص الاستثمار الجديدة عن طريق استغلال الأسماك السطحية والمحاريات ذات القيمة التجارية، ومعالجة وتصنيع الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من الثروات ذات القيمة التجارية في الأسواق العربية والدولية.

- الاستثمار في دراسة إمكانية استغلال الطحالب والأعشاب البحرية ذات القيمة التجارية بشكل أفضل. - تشجيع مشاريع الاستثمار في استزراع الأسماك والأحياء المائية ذات القيمة التجارية، لأنه يعتبر أحد المصادر الأساسية لتوفير البروتين الحيواني وبأسعار مناسبة وفي متناول الجميع، فضلا عن دوره في حماية المصايد وتدعيم المخزونات الطبيعية وتوفير فرص عمل، خصوصا أن الاستزراع أصبح

أسلوبا مهما في إنتاج الكثير من أنواع الأسماك في العالم، باعتباره مصدر دخل مهم للعاملين في هذا القطاع.

الفرع الثالث: استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية

أما ما يخص جانب استصلاح الأراضي فهو لا يقل أهمية عن الجانب السابق حيث تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من قلة الخصوبة إلى جانب التدهور والتصحر بسبب الإهمال، مع وجود مساحات لا بأس بها غير مستغلة. ورغم الجهود التي بذلت في هذا السياق فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة عدة عوامل منها غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي، وعدم تكامل الاستصلاح في الكثير من الأحيان، وسوء اختيار بعض المناطق وعدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المساحات المستصلحة²³. لذا لابد من الاهتمام بالاستثمار العام و الخاص في هذا المجال واستصلاح الأراضي لتوسيع الرقعة الزراعية أو ما يعرف بالتوسع الأفقي في مجال الإنتاج النباتي، لأن ذلك من شأنه أن يضاعف حجم الإنتاج الزراعي ويقلل من حدة مشكلة الغذاء، ما يسمح بالاستثمار الواسع النطاق والذي يتم على مستوى مساحات شاسعة جدا توفر كم هائل من المحاصيل الزراعية، وسيكون ذلك ذو آثار إيجابية إذا خصصت تلك المساحات لإنتاج المحاصيل الأساسية ذات الاستهلاك الواسع .

الفرع الرابع: الاستثمار الخاص في البحث العلمي الزراعي

يهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادا بما يتناسب وظروف كل بلد عربي وطبيعته، إلا أن البحوث العلمية الزراعية تعاني من عدة صعوبات كما ذكرنا سابقا ، وأهم هذه الصعوبات هو نقص التمويل وعجز الكثير منها عن مواجهة التنمية الزراعية في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الافتقار إلى أسلوب لإدارة الموارد البشرية والمادية المتاحة في الاقتصاد الوطني. ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لمجالات البحث العلمي الزراعي ، حيث لا تتعدى مساهمة القطاع الخاص العربي 3%، في حين تتراوح هذه النسبة بين 52-70% في الدول المتقدمة. ويعود غياب القطاع الخاص في هذا المجال إلى غياب الوعي بأهمية ذلك من جهة، وعدم إتاحة الفرص وتسهيل السبل من قبل الحكومة من جهة ثانية²⁴. ومن هذا المنطلق لابد من تشجيع القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي على الاستثمار في البحث العلمي وتخصيص جزء من أرباح الاستثمار الزراعي السنوية لتدعيم البحث العلمي، من أجل التوصل إلى إنتاج أصناف جديدة من المحاصيل عالية الإنتاج والإنتاجية، وإقناعه وتوعيته بأهمية التوصل إلى ذلك مع ضمان حقوق الملكية

الفكرية، وجعل الاستثمار في مجال البحث سبيل من سبل الريح وتحسين وضعية القطاع الزراعي. وذلك من خلال²⁵ :

- الاستثمار في خلق البنية التحتية الأساسية للبحث العلمية .
- العمل على الاستثمار من أجل زيادة دعم مراكز البحوث الموجودة، في ظل روابط وعلاقات واضحة ومنظمة بين المراكز والمؤسسات البحثية الحكومية و محاولة التنسيق بينها وبين القطاع الخاص، وتوجيهها من أجل التكامل لتحقيق هدف البحث العلمي الزراعي.
- تأمين الباحث الذي يشكل الركيزة الأساسية للبحث العلمي من حيث الأعداد المناسب، أو من حيث العدد الكافي في التخصصات اللازمة للنهوض بالتنمية المستدامة المنشودة خاصة في المجالات التطبيقية الزراعية.
- العمل على الاستثمار في تأمين المتطلبات المالية الضرورية للبحث العلمي وللأطر البحثية، وللأسف فإن ما ينفق على البحث العلمي يغد ضئيلا.

الفرع الخامس: الاستثمار في التصنيع الزراعي

يعتبر التصنيع الزراعي مجالا واعدا للقطاع الحكومي والخاص من أجل الاستثمار فيه كما أنه من الضروري على الحكومة أن تقيم مصانع زراعية متخصصة ضخمة، وتظهر أهمية التصنيع الزراعي كون العديد من المحاصيل الزراعية (الخضار، الفواكه، اللحوم، الألبان ومشتقاتها....) معظمها تخضع لعمليات التصنيع قبل وصولها إلى المستهلك أو تصديرها. ولكن الملاحظ في الاقتصاد الجزائري أن الكثير من المستثمرين يتعرضون لخسائر كبيرة في مواسم وفرة المحاصيل لأنهم لا يجدون أسواقا سواء محلية أو خارجية للتخلص من الفائض كما أن وحدات التصنيع والحفظ لا تستوعب ذلك في بعض الفترات وتعاني من البطالة في فترات أخرى، فيضطر المنتج لبيع المحصول بأقل من التكلفة أو يتعرض للتلف في حين نجد الكميات من هذا المحصول محدودة وبأسعار مرتفعة في بقية أيام السنة، وكذلك الاستثمار في اعتماد تقنيات تسمح بالاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي، إلى جانب ذلك يمكن توجيه الاستثمار الخاص نحو إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي كإنتاج المبيدات والكيماويات الزراعية . لذلك لابد من اعتماد :

- استراتيجية رشيدة لتفعيل دور التصنيع الزراعي من أجل مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في كافة المراحل انطلاقا من المزرعة إلى غاية وصول المنتج إلى المستهلك، على المستوى المحلي.

- اعتماد الدولة لسياسة توقيع عقود بين المنتجين في قطاع الزراعة ومصانع الإنتاج الزراعي لتوريدهم بالإنتاج الزراعي بأسعار مغرية تحفز المستثمر على الاستمرار في نشاطه و تحميه من مخاطر انخفاض الأسعار.

- الربط والتنسيق بين سياسات الإنتاج وسياسات التصنيع ، لأنه لا يمكن تطبيق واحدة دون التنسيق مع الأخرى، حيث بالإمكان تخصيص مساحات زراعية لغرض إنتاج محاصيل توجه بشكل خاص لمصانع معينة.

- كما أنه يمكن اعتماد خريطة خاصة بالتصنيع الزراعي على المستوى الوطني من خلال إفصاح كل ولاية عن فرص الاستثمار في تصنيع المنتجات الزراعية، وفتح المجال أما الاستثمار الخاص .

- توفير وتسهيل الحصول على تكنولوجيا الزراعة والصناعة، مما يساعد المنتج والمصنع على تعظيم العائد وتخفيض تكاليف النشاط.

الفرع السادس: تفعيل دور المرأة الريفية في الاستثمار الزراعي

تؤدي المرأة الريفية دورا أساسيا في دعمها لأسرتها ومجتمعاتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال مشاركتها في الزراعة والأعمال الريفية حيث تعمل النساء في قطاع الزراعة مقابل أجر أو كمساعدات في مزارع أسرهن بدون أجر، وأحيانا غير أنها تقدم مساهمات أساسية للزراعة وللأنشطة الاقتصادية الريفية في جميع أنحاء العالم ابتداء من المشاتل وصولا إلى المزارع الكبرى، ولكن هذا الدور تراجع في المجتمع الجزائري بسبب التمدن والنزوح الريفي ، وكذلك تفضيل المرأة العمل في قطاعات أخرى لأنه من المعروف أن المزارعات يعانين التهميش ويتقاضين أجور متدنية. وقد بينت الدراسات أنه في حال توفر المتطلبات والإمكانيات المناسبة لهن فإنجازتهن تكون متعادلة لتلك التي ينجزها الرجال وأحسن، إذ لابد من الاهتمام بتفعيل دورهن في النشاط الزراعي وتشجيع استثمارتهن سواء الصغيرة التي تريدها ربوات البيوت أو التي تمتلكها سيدات الأعمال، من خلال²⁶:

- رفع مستويات التعليم وسط النساء الريفيات حيث تبين بما لا يدع مجالا للشك أن زيادة المعرفة تعني زيادة الإنتاج. وخلق تعاونيات زراعية للمرأة الريفية، حيث تمثل التعاونيات الزراعية وسيلة مثلى لتنمية المرأة في الريف.

- تمكين المرأة من الوصول و الحصول على الموارد مثل الأراضي و المياه و القروض و التقانات الزراعية. وتعزيز دور التنظيمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني في إدماج المرأة العربية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

- إطلاق برامج إرشادية و تدريبية زراعية خاصة بالمرأة الريفية العربية العاملة في الحقول وفي المشاتل والحدائق المنزلية و العمل على رفع مستويات وعيهم وخبرتهم الإنتاجية و تطوير قدراتهم من خلال إكسابهم معارف و مهارات زراعية حديثة.
- إظهار دور المرأة الريفية العربية في الإحصائيات و السياسات و البرامج من خلال انتهاج طرق التخطيط التشاوري و التشاركي بينها وبين الرجل في إطار متكامل.
- توفير الخدمات الصحية و الإرشادية لهن عن طريق الجمعيات و الوحدات و تشجيع النساء الريفيات على الاتصال بتلك الجمعيات. والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهن، حيث تعيش المرأة الريفية واقعا أليما رغم الجهود التي قامت و تقوم بها معظم الدول العربية في هذا المجال.
- بذل المزيد من المساعي في مجال توعية المرأة الريفية حول الغذاء و الصحة و تنظيم الأسرة و تربية الأولاد و ترشيد الاستهلاك.
- إشراك المرأة في خطط وبرامج التنمية الزراعية الريفية، ومن الواجب أن تغطي التنمية احتياجات النساء وتطلعاتهن الطويلة الأجل، و منح هن سلطة حقا في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الخاتمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الجوهرية في تحقيق الأمن الاقتصادي والقومي للأفراد لذلك من الوجوب العمل وبجدية التخفيف من حدة هذه الإشكالية لما لها من انعكاسات في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها.

ومن خلال هذه الورقة توصلنا إلى النتائج التالية:

- (1) يتحقق الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء الصحي والكافي للأفراد متى أرادوا ذلك دون عناء وبأسعار معقولة.
- (2) إن تشخيص الوضع الحقيقي للأمن الغذائي في اقتصاد ما ، يتم على عدة مستويات أهمها المستوى الفردي والمستوى الوطني .
- (3) تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية، الطاقات البشرية، والموارد المالية ما يجعلها في منأى عن استيراد الغذاء، لكن الواقع عكس ذلك.
- (4) انتهجت الدولة الجزائرية مجموعة من السياسات في سياق تحقيق هدف الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وإثر ذلك تحققت مجموعة من النتائج لكنها دون المستوى المطلوب .

(5) يتمتع الفرد في الجزائر بمستوى غذائي مقبول جدا ولكن بالاعتماد على الواردات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة من الانكشاف الغذائي مما يهدد الأمن الوطني بشكل عام (الاجتماعي، السياسي ...).

الهوامش:

- ¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث "قطاع الزراعة والمياه"، 2008، ص 171.
- ² أحمد أمين ببيزون، "الأمن الغذائي في العالم العربي"، مركزا لدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى 2001، ص 19.
- ³ يحي بكور، "الأمن الغذائي الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة شؤون عربية، القاهرة - مصر، العدد 101 مارس 2000، ص 206.
- ⁴ عائشة بوتلجة، "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص 142.
- ⁵ إبراهيم أحمد سعيد، "تحديات الأمن المائي العربي"، مجلة دمشق العدد 31 - 2015، ص 03.
- ⁶ أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا". كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة 2013-2014، ص 27.
- محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، دار وائل، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 1999، ص 30.
- ⁸ علا محمد علي الخواجة، "دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر 1995، ص 33.
- ⁹ محمد رفيق أمين حمدان - مرجع سبق ذكره - ص 33.
- ¹⁰ علا محمد علي الخواجة، "دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر 1995.. ص 33.
- ¹¹ محمد رفيق أمين حمدان - مرجع سبق ذكره - ص 35.
- ¹² لمنظمة العربية للتنمية الزراعية
- ¹³ هجرس منصور، الموارد المائية في الجزائر، الامكانيات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام، على الموقع <http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html>
- ¹⁴ المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للاحصائات الزراعية 36
- ¹⁵ <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8>
- ¹⁶ (الإستراتيجية الوطنية لانمية موارد الصيد البحري وتربية المائيات وزارة الفلاحة والصيد البحري 2007 ص 18-19).

¹⁷ قطاب فالحة 158

¹⁸ وزارة الفلاحة - مرجع سبق ذكره - ص 82

¹⁹ مقال بعنوان، "البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات المنتجة"، على الموقع: aps.dz .www. 02/02/2016.

²⁰ عائشة بوتلجة - مرجع سبق ذكره - ص 284.

²¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي 2012، ص 40.

²² منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، "حالة الغذاء في العالم 2012" - مرجع سبق ذكره - ص 72 .

²³ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان - الأردن ، سنة 2010، ص 138.

²⁴ أحمد سعيد إبراهيم - مرجع سبق ذكره - ص 205.

²⁵ إبراهيم أحمد سعيد - مرجع سبق ذكره - ص 585 .

²⁶ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "المرأة والأمن الغذائي العربي"، مرجع سبق ذكره - ص 425

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1. أحمد أمين ببيضون، "الأمن الغذائي في العالم العربي"، الطبعة الأولى، مركزا لدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدقيق، لبنان - بيروت، 2001.
2. محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان - الأردن، 1999.
3. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان - الأردن ، 2010.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. عائشة بوتلجة ، " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي " ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.
2. أمينة دير ، " أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا " ،كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة 2013-2014.
3. علا محمد علي الخواجة ،"دراسة تحليلية للعوامل الأساسية المؤثرة في مشكلة لأمن الغذائي "، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة ، مصر، 1995.

رابعا: المجالات العلمية

1. يحي بكور ، "الأمن الغذائي الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة شؤون عربية العدد 101 ، القاهرة - مصر ، مارس 2000.

2. إبراهيم أحمد سعيد ، " تحديات الأمن المائي العربي " ، مجلة دمشق العدد 31 - 2015.

خامسا: مواقع الانترنت

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 36

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8>

2. هجرس منصور ، الموارد المائية في الجزائر ، الامكانيات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير

المستدام ، على الموقع -mansour-hadjeres.over-

[http://mansour-hadjeres.over-](http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html)
[blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html](http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html)